الأمم المتحدة A/72/PV.29

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٢٩**

الاثنين، ٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

*نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، نائب الرئيس.*

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.*

**البند ١٤٠ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة**

**تقرير اللجنة الخامسة** (A/72/519)

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإسبانية*): لقد تم في اللجنة الخامسة توضيح مواقف الوفود بشأن توصية اللجنة، وهي موجودة في السجلات الرسمية ذات الصلة. ولذلك، ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض عليها اليوم؟

*تقرر ذلك.*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة (A/72/519)، أود إبلاغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة المتبعة في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار، المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة“، بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

*اُعتمد مشروع القرار القرار (٧٢/٢).*

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإسبانية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٠ من جدول الأعمال.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1731535 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

**البندان ٩ و ١٤ من جدول الأعمال**

**تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي** (A/72/3)

**مذكرة من الأمين العام** (A/72/255)

**التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإسبانية*): فيما يتعلق بالبند ٩، أود الإشارة إلى أنه عملاً بالقرار ٣١٦/٥٨ من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ،فإن الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة العامة، قد قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر النظر في البند ٩ من جدول الأعمال في مجموعه في جلسة عامة، على أساس أن الجوانب الإدارية والبرنامجية والمتعلقة بالميزانية ينبغي أن تعالجها اللجنة الخامسة.

وفي الجلسة ذاتها، أحاطت الجمعية علماً بالتوضيح الذي يفيد، تنفيذاً للقرار ٣١٦/٥٨ القاضي بالنظر في البند ٩ في مجموعه في جلسة عامة، بأن الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير (A/72/3) المندرجة في إطار بنود جدول الأعمال التي سبق إحالتها إلى اللجان الرئيسية ستنظر فيها اللجنة المعنية حتى تتخذ الجمعية العامة إجراء نهائياً بشأنها.

وفيما يتعلق بالبند ١٣ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، عملاً بالقرار ٢٧٠/٥٧ (باء) الصادر في ٢٣ حزيران/يونيه عام ٢٠٠٣، قررت أن تنظر في إطار هذا البند في فصول التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مشاركة رئيس المجلس في مناقشتها.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كريستيان باروس ميليت، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لعرض تقرير المجلس.

**السيد باروس ميليت** (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير عام ٢٠١٧ (A/72/3) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في عام ٢٠١٧، استند المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المرحلة الأولية من تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والالتزامات ذات الصلة والدروس المستفادة منها من السنتين ١ و ٢.

لقد بدأنا بداية طيبة، ولكن يلزم المزيد من العمل والتنسيق والابتكارات. ويجب أن نضمن أن أثر منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ككل أكبر من مجموع أجزائه. ويشمل ذلك أعمال قطاعاته ومنتدياته واللجان الفنية والإقليمية وهيئات الخبراء. وبوصفي عضواً في المكتب أثناء دورة ٢٠١٧، أستطيع أن أشهد على التزام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز دعمه للدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين. وأودّ أن أعرض بإيجاز بعض النقاط البارزة لعملنا من السنة الماضية.

أولاً، استند المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى نجاحاته في متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وعُقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة تحت عنوان ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“، واستعرض مجموعة فرعية من أهداف التنمية المستدامة بصورة متعمقة.

وقدمت خلال الجزء الوزاري الذي استمر لمدة ثلاثة أيام ٤٣ بلدا استعراضاتها الوطنية الطوعية. وشملت المواضيع المشتركة في هذه الاستعراضات أهمية جمع الأطراف معا وفقا لنهج أصحاب المصلحة المتعددين في التنفيذ، وكذلك الأهمية الحاسمة

للمشاركة على أرفع المستويات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك اغتنى المنتدى بعقد ١٤٧ حدثا جانبيا من بينها تسع دورات في التعلم وعدة أنشطة خاصة، ومنتدى للأعمال التجارية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وتبادل الشراكات.

وبرهن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية على أهميته بوصفه منبرا شاملا لمناقشة طائفة من المسائل الرئيسية. وأعادت الوثيقة الختامية (E/FFDF/2017/3) تأكيد العناصر الأساسية لخطة عمل أديس أبابا، وتضمنت التزامات جديدة متعلقة بالسياسات والإجراءات، مثل تسريع الجهود الوطنية والدولية وإعطاء إشارة قوية عن التزامنا بتعددية الأطراف والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ثانيا، أسفرت الدورة ٢٠١٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن فهم مشترك للتعديلات الواجب إجراؤها لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تحقيق نتائج أفضل في ظروف إنمائية متغيرة. ووضع حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي استمر لمدة عامين فيما يتعلق بتنظيم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الطويل الأساس لاتخاذ القرار الهام (٢٤٣/٧١) بشأن الاستعراض الشامل لسياسات منظومة الأمم المتحدة الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وطلب القرار إلى الأمين العام قيادة عملية التغيير بواسطة تقديم مقترحات وتعبئة الجهاز الإنمائي لتنفيذ تلك المقترحات.

وفي تموز/يوليه، قدم الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي موجزا لمقترحاته المتعلقة بالإصلاح، والتمس آراء الدول الأعضاء لكي يتسنى وضع المقترحات بشكل تفصيلي في موسم الخريف هذا. وتشمل المقترحات الولايتين المتبقيتين – وثيقة التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة، والاقتراح المتعلق بنظام المنسقين المقيمين. ولا يزال المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحفل الرئيسي للمشاورات الجارية بشأن عملية إعادة التنظيم وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يُجري كل أربع سنوات. واستفادت الدول الأعضاء من الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧ لتناول تنفيذ القرار بصورة تفصيلية.

ثالثا، لقد استمر تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا نظير لدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه منبرا لإسهام أصحاب المصلحة المتعددين. وفي العام الماضي نالت ٤٦٠ منظمة غير حكومية مركزا استشاريا لدى المجلس، وهو رقم قياسي جديد، في حين بُثت اجتماعات لجنة المنظمات غير الحكومية على الإنترنت، الأمر الذي يساعد على تحسين الاتصالات والشفافية.

ويستمر تنامي منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من حيث المشاركة والأثر، ويؤكد إمكانات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتعزيز التضامن والعمل بين الشباب في جميع البلدان. ويتوق الشباب إلى إشراكهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو ملموس، بما في ذلك عن طريق المجالس الاستشارية لشؤون الشباب والحلول المقدمة من القواعد الشعبية، وإشراك الممثلين الشباب في وفود الدول الأعضاء إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا التعاون مع الشركاء الرئيسيين من خلال منتدى الشراكة ومنتدى أصحاب المصلحة المتعددين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأكد المشاركون في منتدى الشراكة أهمية وضع مجموعة مشتركة من المبادئ التوجيهية الأساسية والمبادئ المتعلقة بالشراكات لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

رابعا، واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز دوره القيادي في تحديد المسائل الجديدة، والتشجيع على التأمل والنقاش والتفكير الابتكاري الشامل. وفي عام ٢٠١٧ كرّس

المجلس وقتا لمسألة تحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة بتنظيم اجتماع استثنائي وحدثين تحضيريين في أفريقيا. وأسفر ذلك عن توسيع نطاق مبادرتين ملموستين من مبادرات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز البنى التحتية والتصنيع والابتكار – هما برنامج الشراكة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومبادرة التعجيل بالتنمية الزراعية والصناعة الزراعية، بقيادة اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

*شغل الرئيس مقعد الرئاسة.*

وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل أيضا على تعميق فهمنا للصلة بين السلام والتنمية المستدامة، مستفيدا في ذلك من الاجتماع المشترك الذي عُقد مع لجنة بناء السلام في العام الماضي. وأكد الاجتماع المشترك بشأن الحالة في منطقة الساحل أهمية معالجة الأسباب الجذرية للفقر مع تجنب التركيز غير المتناسب على الأمن.

ويناقش التقرير الشامل كل ذلك بمزيد من التفصيل. ونود باسم مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧ أن نشكر الدول الأعضاء وشركاءنا في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مشاركتهم ودعمهم القويين. وتحت إشراف رئيسته الجديدة، السيدة ماري شاتاردوفا، فإنني موقن بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيبني على منجزات هذه الدورة. ونتطلع إلى استمرار صلة عمله الوثيقة مع الجمعية العامة لدعم خطة عام ٢٠٣٠.

**السيد سينها** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نهنئ الممثلة الدائم للجمهورية التشيكية على توليها رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن نؤكد لها وللمكتب الجديد، دعمنا الثابت لعملهما. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرئيس المنتهية ولايته، الممثل الدائم لزمبابوي، ومكتبه على قيادتهما للمجلس في الدورة السابقة. ونشكر وفد شيلي على عرضه تقرير المجلس (A/72/3) اليوم.

وتولي الهند أهمية كبيرة لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وترحب بتقريره لعام ٢٠١٧ الذي يتضمن تفاصيل مفيدة عن أنشطته. ومنذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحسن تخطيط أساليب عمله، من إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ ومتابعة نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين الأخرى ذات الصلة التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونلاحظ مع التقدير، أنشطته المكثفة ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تنظيم المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ومنتدى الشراكة، والجزء المتعلق بالتكامل، ومنتدى أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ومنتدى الشباب في نيويورك، والجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في جنيف، من بين أنشطة أخرى.

ونود أن نثني على المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى الثاني من نوعه منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. ووفر المنتدى منبرا لصانعي السياسات من جميع أنحاء العالم لتبادل الأفكار بشأن كيفية تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ البعيدة المدى بطريقة تتسم بالاتساق والفعالية. وشملت عروضا حسنة التنظيم للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من ٤٣ بلدا، بما فيها بلدي، بالإضافة إلى تقديم استعراضات متعمقة للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة المحددة، واعتماد إعلان وزاري بشأن موضوع ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“.

وقدمت الهند استعراضها الوطني الطوعي بهدف تبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستفادة بغية التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد أدمجنا إطار أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لبلدنا. وينبغي أن يسهم نجاح الهند في مواصلة تحقيق نمو اقتصادي قوي بهدف القضاء على الفقر إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ومن شأن ذلك أن يوفر التكنولوجيات والسبل المؤدية إلى إحراز تقدم يمكن تقاسمه مع بلدان نامية أخرى لتمكينها من تحقيق التنمية المستدامة أيضا.

وتواصل الهند، بروح التضامن فيما بين بلدان الجنوب، تعزيز شراكاتها الإنمائية على نطاق واسع من قطاعات بناء القدرات مع البلدان النامية الصديقة في مختلف القارات، ولا سيما في البلدان التي تواجه أشد الحالات ضعفا. ففي حزيران/يونيه من هذا العام، أنشأنا صندوق الهند والأمم المتحدة للشراكة الإنمائية، بهدف تعزيز مساهمتنا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويسرنا أن نلاحظ أن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل سيكون هو ”من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية“. ونتوقع أن يتناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة من منظور القضاء على الفقر، بوصفه غايتنا المحورية والرئيسية. كما نثني على الجهد الذي يبذله في تنظيم المنتدى الثاني المعني بمتابعة تمويل التنمية، الذي وفر منبرا مفيدا لإجراء مداولات موضوعية مع ممثلي الهيئات الحكومية الدولية والإدارة العليا في مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي أقر بضرورة وجود إطار عالمي أوسع نطاقا لتمويل التنمية انطلاقا من خطة عمل أديس أبابا.

وثمة ارتباط تاريخي بين الهند والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي كان أول رئيس له هو السير راماسوامي موداليار، الذي أدى دورا هاما في صياغة الأجزاء المتعلقة به في ميثاق الأمم المتحدة. وتمشيا مع دور الهند بوصفها بلدا ناميا كبيرا، قامت بدور نشط في مداولات المجلس وأنشطته.

لقد ترك المهندس المعماري الذي صمم قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقر الأمم المتحدة سقفها دون أن يكمله، للدلالة على أن أعمال التنمية لا تنتهي أبدا. وعلى الرغم من أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتخذ خطوات هامة بصورة منفردة لتعميم خطة عام ٢٠٣٠ في أعمالها وأدواتها البرنامجية، ينبغي تعزيز اتباع نهج على نطاق المنظومة. ونود من المجلس أن يكون محدد الهدف، وعملي المنحى، وذا صلة بالسياسات العامة بصورة أكبر. وينبغي أن يبقي على مصالح البلدان النامية في صلب عمله، وينبغي أن تؤدي توصياته المتعلقة بالسياسات إلى إحداث تغيير إيجابي في الميدان وفي حياة الناس العاديين في جميع أنحاء العالم.

وأخيرا وليس آخرا، فإننا إذ نخطط لعقد منتديات مختلفة في هذه الدورة، نود أن يكون هناك توازن بين الوقت المخصص لحلقات النقاش والوقت المتاح لإجراء المداولات فيما بين الدول الأعضاء، وإلا فسنجازف بجعل عملياتنا أكاديمية على حساب تولي الدول الأعضاء لزمام أمور المجلس.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام الهند تجاه عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وما يضطلع به من أنشطة ومشاركتها البناءة في أعماله خلال الأشهر المقبلة.

**السيد الشراح** (الكويت): يسرني في البداية أن أثني على ما جاء في كافة تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الواردة تحت البند، والتي ستسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أرض الواقع، بالانتقال السلس من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، وعكسها في

كافة الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية في إطار تعاوني جديد ومبتكر فيما بين كافة الشركاء الإنمائيين لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع.

ويؤكد وفد بلادي على ضرورة استمرار الزخم والحماس الذي صاحب الجهد الذي تم بذله لإنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية، واعتماد خطة عمل أديس أبابا في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥، لمواكبة المتغيرات والاحتياجات الإنمائية، ومرورا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والتي لمست أبرز احتياجات الدول وأولوياتها مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية والمستويات الإنمائية للدول في إطار أهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة، ووصولا إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وما أثمر عنه في التوصل إلى اتفاق باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ كاستجابة دولية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي بشكل عادل وطموح ومتوافق مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة الأعباء.

فقد مثلت هذه الأحداث الإنمائية الهامة نقطة تحول مفصلية وأملا نجدد به العزم بالعمل معا لترجمة التزاماتنا ومسؤولياتنا من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب، والتي أتت كثمرة لمشاورات واسعة النطاق بين الجهات الفاعلة تهدف بشكل أساسي لاجتثاث الفقر بكافة أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع باعتبار ذلك التحدي العالمي الأبرز والأهم علاوة على كونه متطلبا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

ولا يسعني هنا إلا أن أشيد بجهود الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة المعنية في متابعة نتائج كافة الأحداث المتعلقة بالتنمية. وأخص بالذكر هنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي خضع خلال عضويتنا به في الفترة من ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٥، إلى العديد من الإصلاحات المعززة لدور المجلس والمطورة لأساليب عمله باعتباره المنبر الرئيسي لتحقيق التكامل المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في إطار أجزاء دورته الموضوعية السنوية، فضلا عن متابعة تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية منذ إنشائه، والتي امتدت متابعته الحثيثة لها حتى عصرنا الحالي. ونتطلع للعمل المميز الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة القادمة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

كما أود أن أؤكد على ضرورة استمرار العمل سويا لوضع أسس وترتيبات تضمن القدرة على مواجهة الظروف والتحديات الصعبة التي تقوض قدرات الدول النامية، وتثقل على نحو غير مسبوق كاهل الفئات الأكثر ضعفا وفقرا، لا سيما تلك التي تواجه أوضاعا خاصة لبلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة المتفق عليها لتحقيق التقدم والرخاء للشعوب. ونسلم بأهمية تقاسم الدول الأعضاء مسؤولية بلوغ هذه الأهداف وتعزيز التعاون الدولي، خاصة فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية بغية تحقيق الشراكة الإنمائية المبتكرة، تطبيقا لمبدأ العمل الجماعي. كما نشدد على أهمية تأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام تأكيدا على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي، وخاصة الدول المتقدمة.

فالسعي نحو التنمية المستدامة بمختلف أبعادها يتطلب تهيئة الأرضية المناسبة، وفي مقدمتها مسألة تمويل التنمية من خلال ابتكار موارد تمويلية جديدة لمواكبة المتطلبات والاحتياجات الإنمائية على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لمواجهة التحديات الإنمائية من خلال التزام المانحين بالوفاء بتعهداتهم بتلبية احتياجات الدول النامية لتمكينها من بلوغ أهدافها الإنمائية. وفي نفس هذا السياق، ندعو كافة الدول المتقدمة للوفاء بما التزمت به بتخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من مجمل ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وكرست دولة الكويت كافة جهودها وإمكانياتها بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، الكفيلة بمساعدة الدول المتعثرة على بلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وخلق ظروف أفضل لشعوب العالم عبر آليات ومبادرات عديدة تعزز من التعاون المشترك بين العالم للقضاء على الفقر وتخفيف عبء الديون والتصدي للآثار المترتبة على تغير المناخ.

فقد حرصت بلادي على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية لمعالجة التحديات وتلبية متطلبات الدول التي تواجه أوضاعا خاصة لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها تحت مظلة الأمم المتحدة، أو من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، باعتباره أحد الأذرع الرئيسية والمعبرة عن النهج الراسخ والثابت لدولة الكويت في ترجمة وعودها وسياساتها بمساعدة الشعوب المحتاجة إلى تطبيقات فعلية على أرض الواقع، حيث قطعت بلادي شوطا طويلا في طريق تنفيذ المبادرات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه، للنهوض بالشراكات الدولية والتي تأتي معززة لتاريخ دولة الكويت المتواصل من العمل الإنمائي والإنساني.

وتمضي دولة الكويت بخطى ثابتة بوصفها إحدى الدول المشاركة في صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العمل على ترجمة الأهداف الإنمائية المستدامة على المستوى الوطني لتحقيقها باتخاذ حزم مختلفة من السياسات والتدابير الهادفة إلى تحسين أدائها الإنمائي الوطني النابع من خطة التنمية المستدامة، واضعة إياها نصب أعينها باعتبارها أولوية في كافة الخطط والبرامج الوطنية بمشاركة كافة طاقات أفراد المجتمع والشركاء، والذي جسدته بلادي برؤيتها الوطنية التنموية المستقبلية لما تسمى ”كويت جديدة“ بحلول عام ٢٠٣٥ عبر سبع ركائز أساسية تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز إقليمي رائد ماليا وتجاريا وثقافيا ومؤسسيا.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشيد بالإجراءات والخطوات التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، في إطار رؤيته، وخاصة الجزء المتعلق بتحسين وتطوير الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومتطلعا لما تمثله من رؤية لمستقبل أفضل وأكثر استدامة وإنصافا لكافة دول العالم، بما فيها دولة الكويت. وتؤمن دولة الكويت بأن خطة التنمية المستدامة قابلة للتحقق إذا ما توفرت الإرادة السياسية والإيمان الكامل بأهمية العمل المشترك والجماعي والالتزام بما نتخذه من قرارات وتعهدات.

**السيدة غوادي** (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أسفرت المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن أطر إنمائية عالمية طموحة وتحولية. ويرى وفدي أن هدفها الشامل هو القضاء على الفقر وتحقيق نمو التنمية الشامل والمستدامة مع عدم ترك أي أحد خلف الركب. وفي هذا الصدد، فإنها تكمل وتعزز بعضها البعض في كفالة مستوى معيشة مزدهر ولائق للجميع، مع مراعاة أبعاد التنمية الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعلى الرغم من التقدم المتفاوت والمتباين الذي أحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نحن نعلم أننا إن لم نتمكن من التغلب على التحديات المعقدة والمترابطة الحالية، فلن يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وخاصة في أقل البلدان نموا. وبالتالي، في حين أننا نتفق جميعا على أن اعتماد خطط رئيسية عالمية طموحة هو المسار السليم – وما لا نزال نعتبره إنجازا لتعددية الأطراف – إن لم يتمكن المجتمع الدولي من ترجمتها إلى إجراءات ملموسة، ستضيع فرصة كبيرة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم الذين سيقوض إيمانهم بالأمم المتحدة وقدرة ورغبة دولها الأعضاء في الوفاء بالوعود الجماعية.

ودون التقليل بأي حال من الأحوال من المشاكل الراهنة التي نواجه، إن التزم العالم مجددا بنفس التفاؤل والعزيمة السياسية التي أظهرها لدى إقرار الأطر المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، سيمكن في الواقع القضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ وتعبئة الموارد الكافية. وعلاوة على ذلك، يمكن لما حققناه من خلال الأهداف الإنمائية للألفية أن يكون دروسا مستفادة ومصدر إلهام لنا للانتهاء من الأعمال غير المنجزة. لذلك يود وفد بلدي التأكيد على أن ما نحتاج إليه هو شراكة عالمية حقيقية نشطة وتعاون متعدد أصحاب المصلحة من أجل التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سنداي، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والخطة الحضرية الجديدة.

كما سيكون من الضروري تعزيز التنسيق والاتساق في متابعة القرارات التي تتخذها مؤتمرات ومنتديات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ الإعلانين الوزاريين الصادرين عن المنتدى الثاني المعني بتمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، لمعالجة الثغرات العديدة المتبقية في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، مما يؤدي إلى تهيئة بيئة دولية مواتية بدرجة أكبر لإعمال خطة عام ٢٠٣٠.

على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة المالية الكافية ونقل التكنولوجيات المناسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من أجل تكملة الجهود الوطنية. الإضافة إلى ذلك، للأمم المتحدة، كهيئة عالمية، دور هام تؤديه في التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لأطر التنمية العالمية. ويود وفد بلدي أن يشدد على أهمية مواصلة تعزيز التآزر فيما بين كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات العالمية، بهدف دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي خطة الأمين العام للإصلاح، التي نأمل أن تزيد تعزيز فعالية التنمية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة، ارتكازا على الملكية والقيادة الوطنيتين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذين البندين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوارد في الوثيقة A/72/3؟

*تقرر ذلك.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٩ و ١٤ من جدول الأعمال.

## البند ١١٧ من جدول الأعمال

## متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

## جلسة محددة تركز على التنمية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٦٠/٢٦٥، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، ينبغي عقد جلسة محددة تركز على التنمية. وقد أبلغت بأنه ما من دولة عضو طلبت أخذ الكلمة في إطار هذا البند.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.*